مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

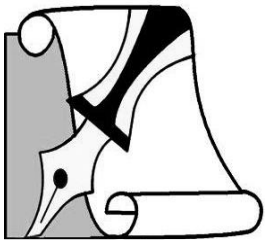

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1. إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
2. الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
3. بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
4. إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

"اسرائيل" ومحاولة استرجاع الأفضلية الاستراتيجية

1 – مدخل:

لم يعد الحديث عن تراجع خطير في «الوضع الاستراتيجي» الإسرائيلي مجرّد وجهة نظر، أو توصيف يتبناه «محور المقاومة» لما آل إليه الكيان بفعل المتغيرات الإقليمية والدولية والداخلية أيضاً، وإنّما بات رائجاً على ألسنة كبار قادة العدو. وفي آخر تجلّيات ذلك، وجهت الاستخبارات العسكرية، «أمان»، إنذاراً استثنائيّاً من مفاعيل هذا التراجع، إلى القيادتين السياسية والأمنية، وعلى رأسها رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن يوآف غالانت، ورئيس «مجلس الأمن القومي» تساحي هنغبي. وكانت الأجهزة الأمنية كافة توالت توصياتها إلى القيادة السياسية، بضرورة كبح المسار الانحداري الذي تسارعت وتيرته في الأشهر الأخيرة، نتيجة احتدام الصراع الداخلي الذي أضر بأحد أهم مقومات المكانة الاستراتيجية لإسرائيل. وبالرغم من أنه لا يسمح عادةً لوسائل الإعلام بنشر التفاصيل المتّصلة بقضيّة حساسة كهذه، إلّا بشكل مدروس وانتقائي، إلّا أن صحيفة «إسرائيل اليوم» تاريخ 2023/4/4 صدّرت صفحتها الأولى بعنوان «الاستخبارات تُحذّر: الردع يتآكل». والواقع أنه بالنظر إلى المقوّمات والمبادئ التي يقوم عليها الوضع الاستراتيجي لإسرائيل، وبمقارنتها بالوقائع التي استجدّت في بيئتَيها الداخلية والخارجية، يتّضح أن هذا التآكل حقيقة واقعة. إذ تستند مكانة الكيان، كما سبق أن حدّدها رئيس الاستخبارات السابق اللواء تامير هايمن، إلى أربعة مداميك رئيسة، عسكري واقتصادي وسياسي (دولي وإقليمي ومحلّي) واجتماعي. ويعني ذلك أن أيّ خلل جوهري في أيٍّ من هذه المداميك، من شأنه أن يحدّ من إيجابيّات البقيّة، وفي سيناريوات أكثر خطورة، أن يتسبّب بتسريع وتيرة تخلخلها. ومن منظور شامل يتجاوز اللحظة السياسية والأمنية، يتبيّن أن المسار الانحداري يكاد يطاول أغلب الأسس المذكورة، وإنْ بنسب متباينة.

2– تضعضع الوضع الاستراتيجي:

في السنوات الماضية، اعتادت التقديرات الإسرائيلية تأكيد ثبات الوضع الاستراتيجي لإسرائيل، ووصفه بـ«الجيّد» مقارنة مع أعدائها. إلّا أن ما دفع الاستخبارات العسكرية إلى رفْع الصوت عالياً، هو ما اعتبرته تراجعاً خطيراً في هذا الوضع نتيجة تضافر عدّة أسباب، أهمّها «رصْد أعداء إسرائيل ضعفها نتيجة التمزّق الداخلي» الذي تفاقم على خلفية المواقف المتعارضة من تعديل التشريعات القضائية. وما لم تنقله التقارير الإعلامية الإسرائيلية، والذي يمكن أن يكون قد ورد أيضاً في وثيقة الاستخبارات، تكفّل بتجلية جانب منه رئيس شعبة التخطيط في جيش العدو، اللواء يعقوب بينغو، بمشاركة ضابطَين رفيعَين آخرَين، في مجلة «معرخوت» التابعة للجيش، مطلع السنة الجارية. إذ ذكّر بأن «من العناصر المهمّة في قدرة إسرائيل على تنفيذ استراتيجيتها في العقود الأولى من وجودها، هو تماسك المجتمع الإسرائيلي ومناعته واستعداده لتحمُّل العبء الضروري لمصلحة الردّ الأمني»، فيما اليوم أصبحت «الدولة» تواجِه «العديد من التحدّيات التي ستجعل من الصعب عليها الحفاظ على تماسكها وعلى عنصر القوّة الناشئ عن طبيعة العلاقة بين المجتمع الإسرائيلي وجيشه، وهذه التحدّيات هي: تغيير ديموغرافي يؤدّي بدوره إلى تغيير في الروح والقيم («القبائل الأربع»)؛ تآكل التماسك الاجتماعي والدولتي؛ – صعوبة الحفاظ على نموذج جيش الشعب؛ بدائل توظيف جيّدة من ناحية اجتماعية واقتصادية بالقياس إلى الخدمة في الجيش الإسرائيلي والمنظومة الأمنية؛ إضعاف المكانة العامة للجيش الإسرائيلي والمنظومة الأمنية في المنظومة السياسية والعامّة؛ وتحدّي التغييرات في البيئة التكنولوجية والإعلامية والقدرة القيادية لكبار القادة»، مع الإشارة إلى أن هذا التقدير كُتب قبل تفاقم الصراع الداخلي الذي تشهده إسرائيل راهناً. وحول تمدُّد هذه الانقسامات وعمقها، نبّه رئيس الاستخبارات العسكرية، «أمان»، اللواء أهارون حليفا، إلى أن أصداء الخلافات الداخلية «وصلت إلى أبواب (الاستخبارات العسكرية) أمان والجيش الإسرائيلي، وإلى عتبة دورة الضباط». وعن تأثير ذلك في القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية، أشار حليفا إلى أن «كثرة التهديدات والساحات تَفرض علينا الحفاظ على التكتُّل داخل الجيش»، معتبراً أن هذه المسألة «حيوية جدّاً. وفقط هكذا يستطيع الجيش الإسرائيلي الحفاظ على مِنعته، ومواصلة تحقيق غايته كقوّة لحماية دولة إسرائيل». على أن مشكلة إسرائيل الإضافية هي أن المتغيّرات التي تشهدها بيئتاها الداخلية والخارجية مرصودة من جانب أعدائها. وفي هذا السياق، توقّفت وثيقة الاستخبارات عند دلالات الاجتماعات التي عقدها الأمين العام لحزب الله، سماحة السيد حسن نصرالله، مع مسؤولي

«حماس» و«الجهاد الإسلامي»، بهدف تنسيق المواقف؛ والتوجّه الإيراني لتنفيذ هجمات في إسرائيل؛ وأيضاً عمليّة مجدو التي وقعت في الـ13 من آذار الماضي. وفي سياق متصل، اعتبرت صحيفة «هآرتس» أن الهجمات المتتالية في سوريا، في الاسابيع الأخيرة، «هي محاولة من قِبَل إسرائيل لاستعادة الردع وإعادة ترسيخ توازن رعب مقابل إيران وحزب الله، يمنعهما من شنّ هجمات داخل إسرائيل». وأشارت الصحيفة إلى أن إسرائيل مسكونة بالرعب من أن تكون عمليّة مجدو جزءاً من معادلة أشدّ خطورة، وبداية لمسار جديد على وقْع المتغيّرات السياسية والأمنية التي تشهدها البيئة الاستراتيجية لإسرائيل.

من جهة أخرى، أوردت وثيقة الاستخبارات العسكرية «أمان» سبباً إضافياً للتراجع الخطير الذي أصاب الوضع الاستراتيجي لإسرائيل، يتمثّل في التباعد بينها وبين الولايات المتحدة. وحذّرت من أن إيران هي المستفيدة من ذلك، انطلاقاً من قناعة لدى الأخيرة بأنه ليس في إمكان إسرائيل خوض معركة ضدّها أو مهاجمة مشروعها النووي، من دون دعمٍ أميركي. وظهرت نتائج هذا المستجدّ في الانزياح الذي يُظهره أصدقاء الكيان، لا سيما في الخليج، والتي تجلت في استئناف السعودية والبحرين علاقاتهما مع إيران، بعدما كانتا تقرّبتا في الماضي من إسرائيل بسبب علاقتها الوثيقة مع الولايات المتحدة. على أن أكثر ما تخشاه استخبارات العدو، يظلّ تآكل الردع، وتبعاً له تآكل قوّة إسرائيل السياسية والأمنية، والذي يَظهر أنه سيتعمّق في ضوء المسارات المتسارعة في الساحتَين الداخلية والخارجية، ومن أبرزها: الانتقال من الأحادية الأميركية إلى التعدديّة القطبية التي يستفيد منها أعداء إسرائيل، وتعاظُم قدرات «محور المقاومة» وتعزيز مكانته الإقليمية والسياسية، والتطوّر التكنولوجي المتسارع لدى إيران وقوى المحور، والذي يقلّص الهوة النوعية مع جيش العدو، في متغيّر تحوّل إلى همّ لدى الجيش منذ بداية ولاية أفيف كوخافي، في عام 2019. وممّا يزيد الصورة «قتامةً»، التصدّعات العميقة التي تتطوّر داخل المجتمع الإسرائيلي حول صورة الدولة وطابعها، والتي «تشكّل طلقة تشجيع» لأعدائها، بحسب ما حذر منه رئيس «الشاباك»، رونين بار.

3 – الخلل الوظيفي:

لقد تمكن الكيان الصهيوني طيلة فترة وجوده الماضية، وخاصة اثناء حقبة الحرب الباردة، من أن يثبت للقوى الغربية الراعية له والمتبنية لمشاريعه ومخططاته العدوانية والتوسعية، بأنه يشكل خياراً ناجحاً وشريكاً مربحاً لا

يستغنى عنه لإخضاع المنطقة العربية والإسلامية وسحق مشاريع الاستقلال والتنمية والتحرر الوطني والتكامل الإقليمي فيها. ومنذ البداية، لم يكن الرهان الغربي على اليهود الصهاينة نابعاً من فراغ، بل من نجاحهم في إقناع الغربيين بقدرتهم وكفاءتهم على أداء الدور الوظيفي الفاعل المطلوب منهم داخل هذه المنطقة ، انطلاقاً من سعيهم لتكريس وترسيخ مشروعهم الخاص الاساس باقامة "الدولة اليهودية" الصافية " اسرائيل الكبرى" ثم " اسرائيل العظمى". وهم قد نجحوا في أدائهم هذا من خلال امتلاك زمام المبادرة الاستراتيجية ونقل الحروب إلى أرض الخصوم وخوضها على جبهات متوازية. وقد ألحقت القوة العسكرية الإسرائيلية المعززة بالدعم الغربي المتواصل، أضراراً جسيمة بالمشاريع القومية والانمائية والاستقلالية المتقدمة في عالمنا العربي والاسلامي، كما في التجربة الناصرية ومن ثم استلحقت معظم النظام الرسمي العربي بسياساتها ومشاريعها وساهمت في تقويض النفوذ السوفياتي داخل المنطقة. وبعد أن أثبتت إسرائيل كفاءتها في المبادرة الاستراتيجية هذه، تمكنت من اجتذاب المزيد من الدعم الغربي ومن إقناع الدول الراعية وخاصة أميركا بأن عوائد دعمها مالياً واقتصادياً وعسكرياً ودبلوماسياً تتجاوز بكثير الأعباء المادية والسياسية والأخلاقية المترتبة على الغرب نتيجة دعمه لحروبها وانتهاكاتها الصارخة لحقوق الانسان والقوانين الدولية لكن من جانب آخر ومع تطور جبهة المقاومة والرفض في المنطقة بقيادة الجمهورية الاسلامية الايرانية المنتصرة عام 1979 وامتلاكها وسائل وتكتيكات ناجعة وقادرة على التصدي لفائض القوة الاسرائيلية – الغربية العدوانية، وبعد ان فقدت اسرائيل منذ سنوات المبادرة الإستراتيجية العسكرية في المنطقة، بسبب عيشها "لا يقينيّة" النصر العسكري في أي حرب مهما كانت محدودة مع محور المقاومة، وعدم قدرتهاعلى فتح أي جبهة وقتما تشاء وكيفما تشاء إثر انكشاف جبهتها الداخلية، وعلى الرغم من النكسات المتكررة التي أصابتها، فقد كان لديها اعتقاد بأنها ماتزال قادرة على استعادة المبادرة الاستراتيجية واستعادة التوازن وسحق قوى المقاومة والرفض. وبناءً عليه بادرت بطلب أميركي، عام 2006 بشن حرب واسعة مدبرة ومدمرة ضد المقاومة في لبنان لتكتشف فجأة في محصلة الحرب أنها أمام واقع مختلف تماماً، وأن التراكم الكمي والنوعي لقوى المقاومة قد أدى إلى تحول "دراماتيكي" لم يعد من السهل تداركه او احتواؤه. وتعزز هذا الإدراك تدريجياً مع العجز عن ايجاد حل لتحدي المقاومة في كل من لبنان وقطاع غزة. ومع هذا التراجع الوظيفي للقوة الإسرائيلية، استجد النقاش الأميركي حول جدوى

الدعم الأميركي الهائل للكيان الصهيوني. ومن حينه، يكرّس باحثو معهد واشنطن الصهيوني عشرات المقالات والدراسات تحت عنوان إثبات جدوى "دعم إسرائيل" للأمن القومي الأميركي.

إزاء هذا التراجع في المعنويات والفشل الجزئي على الأقل في الأداء الوظيفي، انتقلت جهود الكيان نحو تعزيز العمليات الأمنية الاستعراضية لتعويض النقص والعجز بالضربات المحدودة والمنتقاة في إطار ما سمي "المعركة بين الحروب" وايضاً باعتماد عمليات الاغتيال والتصفيات الجسدية التي طالت قادة كبار وكوادر اساسية في محور المقاومة، إلى جانب تعزيز القدرات الدفاعية ولا سيما على الصعيد الصاروخي، والضربات التكتيكية والهجمات السيبيرية على المنشآت النووية الإيرانية وتفعيل الحملات الإعلامية والدبلوماسية ودعم جهود العقوبات الأميركية ضد كل محور المقاومة.

كل هذه الإجراءات والسياسات من قبل "اسرائيل"، هدفت في أقل تقدير إلى منع قوى المقاومة من مراكمة عناصر القوة والتشبيك وتوحيد الجبهات، بانتظار أن تلوح فرصة تتيح لها ترميم المبادرة الاستراتيجية المتكسرة، وهو ما حصلت عليه مع اندلاع الحرب في سوريا. لكن برغم ما حملته الحرب هناك من استنزاف وانكشاف لمحور المقاومة، فان "اسرائيل" لم تغامر بالذهاب نحو الحرب المفتوحة، برغم ما تلقته من تحريض وتشجيع من الداخل والخارج لسلوك هذا الخيار. وهنا يمكن القول إن أحد أبرز نجاحات محور المقاومة في ردع "إسرائيل" يتمثل في دمج الجبهة الداخلية الإسرائيلية بالكامل في أي حرب مقبلة وكشفها أمام منظومة هائلة من القدرة النارية الدقيقة والمتطورة. وعلى ضوء خيبة الامل الاسرائيلية هذه استعاض كيان الاحتلال عن المبادرة الاستراتيجية الشاملة بتفعيل ما يسمى "الردع الجاري" أو الضربات التكتيكية الموضعية تحت عنوان منع تعاظم قدرات المقاومة في ما يخص الاستحواذ على أسلحة دقيقة وكاسرة للتوازن.

4– انكماش الأفضلية الاستراتيجية:

كثيرة هي الجوانب التي تناولها التقدير الاستراتيجي السنوي في إسرائيل للعام 2022، لكنّ البارز فيها هو التطرّق إلى التحدّي التكنولوجي المتنامي الذي يُواجهه الكيان العبري، والمتمثّل في «التقنيات المتطوّرة التي تصل إلى أعدائه من دول وغير دول»، والتي يُنذر استمرار تدفّقها كماً ونوعاً، بمزيد من الهشاشة والسيناريوات

السيّئة في وضع الافضلية الاستراتيجية للكيان. والأخطر، في هذا السياق هو وجود صعوبة بنيوية في أن يتمكّن وحدَه من التعامل مع مجمل هذه التحدّيات، الأمر الذي يفرض تعميق التنسيق مع الولايات المتحدة.

لقد اعتادت "إسرائيل" التأكيد في كلّ عام، عبر تقارير رسمية وتقديرات معاهد الأبحاث وبأقلام خبراء ومسؤولين، على مكانتها الاستراتيجية الرائدة في المنطقة، وعلى تَمتّعها بالسِّمات المميزة التي تجعل منها دولة عُظمى إقليمية، بالاستناد إلى قدراتها العسكرية والتكنولوجية والتدميرية، وإلى قوّة اقتصادها، إضافة إلى موقعها الخاص في الاستراتيجية الأميركية، والدعم الخاص الذي تتلقّاه على المستويات كافّة من المعسكر الغربي برمته، فضلاً عن اتفاقيات التطبيع التي تَجمعها بمصر والأردن، وحديثاً الإمارات والبحرين والسودان والمغرب. وهذه العناصر، بمعظمها، من غير المتوقّع أن تتبدّل في وقت قريب، كونها حصيلة سياقات عُمرها عشرات السنين؛ فمنذ اللحظة الأولى التي تأسّس فيها هذا الكيان، اتّكأ على تفوّق نوعي ذاتي على عدوّه الفلسطيني والعربي، كوْنَ مُؤسِّسيه وفدوا إلى فلسطين لاستعمارها مدعومين من أوروبا التي تتمتّع بالتطوّر العلمي والتكنولوجي، وكانوا يحظون بالدعم البريطاني والفرنسي، ولاحقاً الأميركي، وهذا ما سيتواصل في اتّجاه تصاعدي، لأكثر من سبب ذاتي وموضوعي، داخلي وخارجي. إلا أن ما تَقدّم ليس إلّا جزءاً من المشهد، والاقتصار عليه يُبقي الصورة ناقصة بل ومشوّهة، إذ بالرغم من تَعدّد المناهج في قياس قوّة دولة معيّنة، إلّا أن المعيار الثابت في ذلك، هو ما تُحقّقه الدولة من نتائج، وليس الركون حصراً إلى الحسابات الكمّية التي تركز على عدد الصواريخ والدبّابات والطائرات وغيرها. ولذا، لا بدّ من الأخذ في الحسبان تطوّر قوّة الخصوم، وعناصر الضعف على الضفّتَين المتقابلتَين، لاستشراف الآفاق المستقبلية.

من هنا، يصبح مفهوماً وصْف مستشار الأمن القومي لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، مئير بن شبات (2017 – 2021)، الوضع الاستراتيجي لإسرائيل بـ«الهشّ»، على رغم كونه جيّداً. وهي هشاشة تُعزى، بحسب بن شبات، إلى العدد الكبير «من القضايا الحسّاسة والمترابطة في ما بينها والتداعيات الواسعة النطاق لكلّ واحدة منها، وعلى رأسها المسألة النووية الإيرانية». وعلى الخلفية نفسها أيضاً، يتّضح تحذير رئيس الوزراء الأسبق، إيهود باراك، من أن «الوضع الاستراتيجي الإسرائيلي يتّجه نحو الأسوأ»، وتنبيه رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة لـ«الكنيست»، رام بن باراك، إلى أن «إسرائيل تُواجه تحدّيات استراتيجية لم يسبق أن واجهتها منذ عام 1948 . وخصوصية هذه التقديرات لا تنبع فقط من الخبرة التي يتمتّع بها أصحابها، بل أيضاً من كونها

تستند إلى وقائع قائمة وأخرى في طَوْر التشكّل، وعلى رأسها، بحسب تقدير «معهد أبحاث الأمن القومي» لعام 2022، «التحدّي الخارجي الأخطر» الذي تُواجهه إسرائيل، والمتمثّل في إيران ومحور المقاومة، سواءً في «سعيها إلى امتلاك قدرة نووية أو في مخطّطها الإقليمي، الذي يشمل من بين جملة أمور إنتاج تهديد ناري محيط بإسرائيل، خاصة في ما يتعلّق بالدفع بمشروع لإنتاج صواريخ دقيقة لمصلحة حزب الله في لبنان». والمشكلة الأكبر في ذلك، بحسب المعهد، هو أن "هناك صعوبة بنيوية في أن تتمكّن إسرائيل وحدَها من التعامل مع مجمل هذه التحدّيات»، الأمر الذي يفرض «حاجة متزايدة إلى تعميق التنسيق والعلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة، سواءً تَحقّق أو لم يتَحقّق اتفاق في الموضوع النووي". ويحضر، في هذا السياق أيضاً، التحدّي التكنولوجي الذي أخذ يتسارع في السنوات الأخيرة، نتيجة استمرار التطوّر على هذا الصعيد في إيران، التي بحسب قائد جبهتها في جيش العدو (رئيس شعبة الاستراتيجية والدائرة الثالثة)، اللواء طال كالمان، «لا تُنتج لنفسها فقط. بل هي تزوّد حلفاءها... في سوريا ولبنان وربّما في غزة لاحقاً»، على اعتبار أن إيصال هذه القدرات إلى غزة والضفة يحول دونَه حزامٌ أمني تتولّاه أنظمة تَعقد «معاهدات سلام» مع إسرائيل. وفي الإطار نفسه، يحذّر الرئيس السابق لـ«معهد أبحاث الأمن القومي»، اللواء عاموس يادلين، من أن «حزب الله يواصل بناء قدرات عسكرية متطوّرة بالاستناد إلى تكنولوجيا كانت في السابق بحوزة إسرائيل فقط»، فيما يفرد التقدير الاستراتيجي السنوي للمعهد فصلاً لمناقشة التحدّي التكنولوجي، معتبراً أن إسرائيل «مهدَّدة بالتقنيات المتطوّرة التي تصل إلى أعدائها من دول وغير دول، بما في ذلك مجموعة متنوّعة من الطائرات بدون طيار التي تَصاعد استخدامها في الشرق الأوسط في العام الماضي». ويضيف التقدير أنه «في الوقت الذي تعاني فيه الدول المجاورة لإسرائيل من التخلّف على مستوى التطوّر التكنولوجي المستقلّ، الذي يشكّل تهديداً حقيقياً، فإن إيران – على الرغم من العقوبات ووضعها الاقتصادي الصعب – تستثمر في البحث العلمي والتطوير الصناعي، وفي العام الماضي كانت معظم استثماراتها الدفاعية في المجال الجوّي»، متوقّعاً أن «يستمرّ هذا الاتجاه بل ويتصاعد»، ومنبّهاً إلى إمكانية أن "تنجح إيران في تطوير وتصدير تقنيات التخفّي (لا تلتقطها الرادارات)، لتنضمّ إلى التقنيات الدقيقة التي يحاول حزب الله التزوّد بها."

هذا الواقع الاستراتيجي سبق أن تطرّق إليه رئيس أركان جيش العدو السابق العماد أفيف كوخافي، مع بداية تولّيه منصبه في عام 2019، حيث حذّر من أن «أخطر ما يواجهه جيشه هو تقلُّص الهوّة النوعية مع حزب

الله والمقاومة في غزة ". لكن تَبْقى مسألة أكثر أهمّية ممّا تَقدّم، وهي أن أطراف محور المقاومة لا تستند فقط إلى التطوّر التكنولوجي الذي حقّق لديها قفزات نوعية مهمّة في السنوات الأخيرة، بل إلى عناصر أخرى لا تقلّ حيوية في مؤشّر القياس، وهي المتغيّرات المادّية والمعنوية للقوّة، وحكمة إدارتها، والتصميم والحزم المرافقان لها، سواءً على مستوى القيادة أو القاعدة. وبالاستناد إلى هذه العناصر تحديداً وغيرها، نجحت المقاومة الاسلامية في لبنان، في محطّات سابقة، في أن تُحرِّر الأرض وتنتج معادلات ردع تصاعُدية، وصولاً إلى تهديد المكانة الاستراتيجية لإسرائيل.

بالاستناد إلى هذه المعطيات، وتفاعُلات حضورها في حسابات كيان العدو وتقديراته، يمكن فهْم حجم القلق الذي يهيمن على المؤسّسات الإسرائيلية إزاء التطوّر الذي تشهده المنطقة، وباتت تل أبيب تتلمّس بعضاً من تداعياته على المعادلات الاستراتيجية والردع الإقليمي الممتدّ من إيران وصولاً إلى «حزب الله» في لبنان. كذلك، يُفهَم، في ضوء ما تَقدّم، حجم التحوّل الذي طرأ على الدور الوظيفي للكيان، بعدما كان شُرطياً مَهمّته تحقيق مصالح الولايات المتحدة والغرب في المنطقة (ولا يزال)، بينما أصبح اليوم يحتاج إلى مشاركة أميركية غربية أعمق واوسع للحفاظ على أمنه القومي. ومن هنا، يصبح الحديث عن التراجع في المبادرة الاستراتيجية والتهديد الوجودي للكيان أكثر وضوحاً وواقعية، كونه ينطلق من تقدير لاتّجاهات باتت قائمة ومتسارعة، ولم ينجح العدو، ومعه الولايات المتحدة، سوى في التأثير على وتيرتها وجعلها أكثر كلفة بالنسبة إلى الطرف الآخر، وهو أمر طبيعي ومتوقّع في ظلّ موازين القوى العالمية الراهنة.

في السياق يقول محلل الشؤون العسكرية في صحيفة "يديعوت أحرونوت" رون بن يشاي، إن الأمن القومي العام في إسرائيل بدأ منذ الأسابيع الثلاثة الماضية بالتدهور والانهيار، وذلك في ظل اشتعال الأوضاع الأمنية بالضفة الغربية وشرقي القدس ، حيث يصل معدل الإنذارات اليومي من نية الفلسطينيين تنفيذ عمليات ضد الأهداف الاسرائيلية إلى أكثر من أربعين إنذارًا. وأوضح بأن الوضع الأمني في القدس خطير جدا ، وذلك في ظل تنامي ظاهرة انخراط الجيل الفلسطيني الناشئ من الفتية والشبان الصغار في تنفيذ العمليات ضد الأهداف والقوات الاسرائيلية المختلفة ، الأمر الذي حرم المستوطنين في القدس من الشعور بالأمن والأمان منذ وقوع العمليات الاخيرة، علاوة على أن التوقعات تشير إلى أن الفترة المقبلة ستشهد مزيدا من المواجهات والتوتر المحتدم في ظل تهديدات وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير بهدم منازل الفلسطينيين في مدينة

القدس، واستعدادات الجيش لتنفيذ عمليات اعتقال واسعة استعدادا لشهر رمضان المبارك. أما في الساحة الإيرانية فقد أوضح المحلل بأن الأونة الأخيرة شهدت تطورا سلبيا من منظور المنظومة الأمنية الإسرائيلية، حيث تقترب إيران بوتيرة سريعة نحو الحصول على نسبة اليورانيوم المخصبة اللازمة في تصنيع القنبلة النووية، بالإضافة إلى تزايد التحالف التكنولوجي والعسكري بين إيران وروسيا. وكذلك الأمر في ساحة العلاقات الدولية مع حلفاء إسرائيل، حيث أوضح المحلل بأن الآونة الاخيرة شهدت تدهورا ملموسا في العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية وذلك في أعقاب قرار الكابنيت السياسي الأمني ببناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة وشرعنة البؤر الاستيطانية الغير قانونية ضاربا بذلك عرض الحائط التحفظ الأمريكي على تلك الخطوة، الأمر الذي قد يضر بالدعم العسكري والتكنولوجي اللذين تقدمهما أمريكا لاسرائيل لرفع قدراتها العسكرية لمواجهة التهديد الإيراني . وعلى صعيد الجهوزية العسكرية والعملياتية للجيش الاسرائيلي فقد أوضح المحلل بأن الجيش يعاني من استنزاف حاد لقواته في مناطق الضفة الغربية المختلفة حيث تعمل على مدار الساعة أكثر من 26 كتيبة ، الأمر الذي يضر بطبيعة الحال بالخطط التدريبية اللازمة لرفع كفاءة الوحدات المقاتلة واستعداداتها للحرب المقبلة.

5 –نقطة ضعف كيانية:

تعترف إسرائيل بنقطة ضعفها الجوهرية الكامنة في قواتها البريّة، التي باتت تتعامل معها كـ "عجلة احتياط"، لا لزوم لها في عمليات الجيش الهجومية؛ وفق رأي محلل هآرتس العسكري عاموس هارئيل. كما تتردّد سياسياً في استخدامها نظراً لاحتمال وقوع خسائر بشرية غير محتملة في قوات الجيش، ناهيك باحتمال أسر جنودها من قبل فصائل المقاومة . وبذلك تحولت الحرب ضد الفلسطينيين الى حرب استنزاف مستدامة. وتستخدم إسرائيل في حربها هذه مركبات محدودة من الحرب الاستباقية مثل الاغتيالات، أو بحسب الوصف الإسرائيلي استهداف المقاتلين الفلسطينيين، الذين تعتبرهم "قنبلة موقوتة"، بناءً على معلومات استخباراتية قد تؤدي إلى مواجهة عسكرية لكن ليس بحجم حرب بين جيوش نظامية. كما تعتمد مبدأ استهداف من تصفهم بأنهم "مُضاعِفو القوة"، أي الذين تختلف الحالة الفلسطينية بوجودهم عن عدم وجودهم، وبذلك تريد ان تستبق قدرتهم

على تعزيز المنظومة القتالية الفلسطينية المقاومة. وبالتالي بات الوضع في فلسطين عبارة عن حرب غير متكافئة بين "دولة" تملك ترسانة عسكرية واستخباراتية هائلة، وجيش من أقوى جيوش العالم، في مقابل مجموعات مقاومة مسلحة ذاتياً، وكتائب مقاومة تملك نقاط قوة، لكنها تدرك تفوق إسرائيل من الناحية العسكرية والميدانية. وفي هذا السياق تلجأ فصائل المقاومة الفلسطينية إلى اعتماد أحد مبدأي كارل فون كلاوزفيتش، الحرب امتداد للسياسة بطرق أخرى، فهي تسعى إلى إحباط الإنجاز السياسي الذي تعمل إسرائيل على تحقيقه، عبر تكبيد الاحتلال خسائر بشرية، أو عبر إطالة أمد حالة الطوارئ في المنطقة المحاذية لغزة، وصولاً إلى مركز الكيان كي تعطل الحياة العامة. أو من خلال ضرب العقيدة العسكرية الإسرائيلية، القائلة بحصر "ادارة الحرب في أراضي العدو."

عملياً، سعت معركة سيف القدس إلى توجيه ضربة استباقية فلسطينية، لذا بدأت المعركة في صميم ما تعتبره إسرائيل "عاصمتها الأبدية"، أي القدس، حيث بلغتها الصواريخ الأولى كما بلغت تل أبيب. أما الأسلوب الآخر، فهو السعي إلى إنزال أقصى الأضرار الممكنة، بشرياً ومادياً، بإسرائيل كي ترتدع وتخفق هي أيضاً. ويؤدي الإعلام ورواية الحرب دوراً جوهرياً في المعركة لا يمكن حصره في الجانب المعنوي فقط، بل يطال الجانب السياسي، وهي معركة عادةً ما تشهد تفوّقاً إعلامياً شعبياً لدى المقاومة.

6 – محاولة التعويض الاستراتيجي:

على مدى العقود الماضية، تأسست طريقة جديدة للحرب في الجيش الإسرائيلي في محاولة لاسترجاع ما تيسر من المبادرة الاستراتيجية المفقودة بوجه قدرات جبهة المقاومة المتطورة والفاعلة ، وهي تتمثل في اسلوب ما سمي بـ"المعركة بين الحروب"، التي تؤدي فيها شعبة الاستخبارات العسكرية دورًا مهمًا من خلال توفير المعلومات الاستخباراتية التي تمكن من القيام بهذه الطريقة من القتال، وتساعد في صياغة أهدافها وطرق نشاطاتها وتقييم إنجازاتها. وفي السياق جرت دراسات متكررة لاستبيان ما إذا كان اسلوب القتال هذا قد أضر بموقف المبادرة الاستراتيجية العام للجيش الإسرائيلي وما مغزى ترك أو إهمال هذا الجيش الحرب الكبرى لصالح "المعركة بين الحروب"، خاصة انه في العقود الماضية، أصبح هذا النمط هو نمط العمل الرئيس لدى الكيان في مواجهة التحديات الأمنية التي تفرضها جبهة المقاومة، ولا سيما المواجهة الشاملة مع إيران في

الساحتين اللبنانية والفلسطينية. وقد تبين بوضوح بعد حين أن "المعركة بين الحروب" قد غيرت ولا تزال تغير "الجيش الإسرائيلي" بأكمله من النواحي المفاهيمية والتنظيمية والعملياتية، وهي أضافت لاحقًا عنصرًا أساسيًا لمفهوم "الأمن الإسرائيلي" بصورة عامة. وعلاوة على ذلك وفي حين أن هناك مزاعم بأن "المعركة بين الحروب" كانت نتيجة مجموعة فريدة من تصادف الظروف أو لفترة تاريخية تقترب من نهايتها، إلا أنه بالضبط الآن وعندما يكون التحدي الرئيس الذي يواجه "إسرائيل" هو التعامل مع إيران فإن "المعركة بين الحروب" يتم تصويرها كنمط عمل عسكري مفيد ضمن المنازلة الإستراتيجية الكبرى بين الدول. والاعتبارات الاساسية في تحول "المعركة بين الحروب" إلى نمط العمل الرئيس في الجيش الإسرائيلي هي أولاً وقبل كل شيء ناتجة عن التغييرات التاريخية في البيئة المحيطة بـ"إسرائيل والتي أهمها الأوضاع في سوريا وصولاً الى"اتفاقيات إبراهام" .

لقد أصبحت المعركة بين الحروب حقيقة في بداية العام 2013، مع انطلاق الحملة العسكرية ضد تعاظم قوة حزب الله ومحاولة إيران ترسيخ حضورها في الساحة الشمالية إلى جانب التطورات المدنية – الداخلية في سوريا، والتي عرفت باسم "يركبون الأمواج". وفي هذا المجال من الممكن تعداد ثلاث مراحل في تطور "المعركة بين الحروب" طوال الفترة الماضية وهي:

– المرحلة الأولى – بعد مرور عامين على اندلاع الأحداث في سوريا أدركت إسرائيل الحاجة إلى العمل ضد تحول سوريا إلى ساحة تستخدم للتعجيل في تعاظم قوة حزب الله من خلال تزويده بوسائل قتالية عالية الجودة. وقد كان سلاح الجو الجهة العملياتية الأبرز في هذه المعركة، وأنشأ مع الاستخبارات العسكرية مزيجًا جديدًا من المعلومات الاستخبارية الدقيقة والنيران. وفي السنوات الأولى، أدت شعبة الاستخبارات العسكرية وظيفة ضابط الاستخبارات في المعركة ووصف سلاح الجو بأنه قائدها.

– المرحلة الثانية – في عام 2015 مع تحول سوريا إلى ساحة صراع دولية وصعود داعش، أدركت "إسرائيل" الحاجة إلى ترسيخ "المعركة بين الحروب" رسميًا كنمط عمل رئيس، بما في ذلك كعنصر رسمي في المبادرة الإستراتيجية للجيش الإسرائيلي. وفي ذلك العام تمت إضافة هدف آخر إلى "المعركة بين الحروب" وهو النشاط ضد داعش، والذي يخدم أيضًا مكانة "إسرائيل" وصورتها في نظر شركائها في الغرب ويخلق لها رصيدًا إستراتيجيًا ومعنوياً.

– المرحلة الثالثة – في عام 2017 قدرت إسرائيل أن إيران ترى الأحداث في سوريا فرصة لها لتمركز طويل الامد فيها. وعلى هذه الخلفية، كان هناك تغييران مهمان في "المعركة بين الحروب" الأول: تحول التركيز إلى معركة كان الهدف منها منع التمركز الإيراني. حيث كان الهدف الجديد مختلفًا عن الأهداف السابقة لأنه وضع "إسرائيل" في مواجهة مباشرة مع إيران وبطريقة تتطلب خصائص تفكير وعمل فريدة من نوعها.

والثاني هو تحويل شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) إلى قائد المعركة تحت قيادة رئيس الأركان، بطريقة تطلبت تكامل نظام المعركة من تحديد الأهداف وحتى تنفيذها.

إن ترسيخ "المعركة بين الحروب" كنمط مركزي لدى الجيش الإسرائيلي في العقد الماضي أدى إلى تغييرات عملياتية وتنظيمية ومفاهيمية. فمن وجهة نظر مفاهيمية تبنى الجيش الإسرائيلي على مر السنين السابقة طريقة اسعادة المبادرة الاستراتيجية في مواجهة التهديدات القائمة والناشئة. علاوة على ذلك، هدف هذا النهج إلى تشكيل واقع أفضل تُستخدم فيه القوة العسكرية لدى إسرائيل في تحسين صورتها ومكانتها وتأثيرها على المنطقة . ومن الناحية التنظيمية أصبحت شعبة الاستخبارات بقيادة قسم التشغيل، تحت قيادة رئيس الأركان كقائد للمعركة بين الحروب، مقر القيادة الرئيس الذي يشغل القوة حتى لو كان لا يزال لسلاح الجو، الذي بقي القوة التنفيذية الرئيسة في ذلك، دور ثانوي.

حتى عام 2019 قادت شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان" حوالى نصف المعارك الفرعية في المعركة بين الحروب، وأدت في الباقي دورًا رئيسًا. وهذه المكانة الفريدة، التي يكون فيها ضابط الاستخبارات هو مولد النشاطات وليس مجرد مقيِّم استخباراتي، أوجدت نسيجاً حساساً من السلوك او التصرف لا سيما تجاه الشريك الرئيس للنشاط وهو سلاح الجو الذي هو منظمة مهيمنة جدًا في الجيش الإسرائيلي ومختلف جدًا من الناحية الثقافية عن شعبة الاستخبارات.

الجدير بالذكر انه داخل الاستخبارات حدث هناك تغيير عميق في مراحل العمل. فتم تصميم وإنشاء تقييمات منتظمة للوضع ومنتديات خاصة ومكاتب وطواقم استخباراتية مخصصة . وتم تقصير وتيرة العمل، وأصبح التفكير والتخطيط والتحليل لأساليب عمل العدو أكثر فعالية وجدوى. وتغير توازن القوى الداخلي بين الهيئات المختلفة في الاستخبارات، حيث جعل قسم التشغيل "المعركة بين الحروب" في الواقع محور عمله، وقام بذلك

كهيئة مقر عملياتية مسؤولة عن الاستخبارات بالكامل وكهيئة مسؤولة عن الوحدات التي زادت بشكل كبير من حجم أنشطتها.

من ناحية أخرى هناك من يثير الشكوك حول التأثيرات الإستراتيجية للمعركة بين الحروب ويركزون على المخاطر الكامنة في النشاطات العملياتية والتقليل من جدواها. وعلاوة على ذلك هم يزعمون أن الثمن الرئيس الذي يدفعه الجيش الإسرائيلي في أعقاب دخوله مجال المبادرات الإستراتيجية والعمليات المكثفة يضر بالاستخبارات الإستراتيجية والاستخبارات للحرب الكبرى. والانشغال المكثف بـ "المعركة بين الحروب" يعطي الأولوية للعاجل على حساب الاهم والابعد، وينشأ عنها تحويل قوى بشرية (نحو العمليات)، ونقص في الاهتمام الإداري من جانب القيادة ويضعف القدرة على رؤية المشكلات على نطاق اوسع واشمل.

7 – أربع مدارس فكرية مختلفة:

على صعيد التقييم الاستراتيجي للعلاقة التبادلية ما بين المعركة بين الحروب والحرب الكبرى تبرز في اسرائيل اربع مدارس هي التالية :

المدرسة الأولى تقول إننا لا نتعامل مع "معركة بين الحروب" بشكل منقطع فحسب، بل مع معركة مستمرة. بمعنى آخر: لا توجد فجوة مفاهيمية بين "المعركة بين الحروب" والحرب الكبرى. "المعركة بين الحروب" هي إجراء لتغيير واقع قائم، وهي أداة تمكن من قيادة العمليات حتى لا ينتهي بها الأمر إلى الحرب الكبرى التي هي أساسًا زيادة حدة او قوة العملية – وهذه مسألة يتم تعريفها وفهمها أحيانًا بأثر رجعي او متأخر. ويزعم مؤيدو هذا النهج أن المعنى هو أننا نستثمر القليل جدًا من مواردنا في التعامل مع "المعركة بين الحروب" والوسائل القتالية والقوات والتدريب والمال. ويواصل الجيش الإسرائيلي بناء قوته بطريقة غير فعالة وغير مفيدة تركز على حسم أو كسب الحرب الصغرى ، وهو الشيء الذي قد لا نصل إليه. بمعنى آخر ووفقًا لهذا النهج ، فإن المعركة بين الحروب باتت هي الحرب الكبرى نفسها.

المدرسة الثانية ترى أن المعركة بين الحروب والحرب الكبرى مكملان لبعضهما البعض، ولا تتحدى هذه النظرة الحاجة الرئيسة لدى الجيش لأن يكون مستعداً للحرب الكبرى وهو بالتأكيد الشيء الذي من روح تأسيسه، لكنها ترى أن "المعركة بين الحروب" تزيد من الاستعداد للطوارئ. لذلك هي ترى أن جعل الأمرين

يقفان ضد بعضهما البعض خاطئ من أساسه. ووفقًا لهذا النهج، فإن الاستثمار في "المعركة بين الحروب" صحيح لكن بالنسب الصحيحة.

أما المدرسة الثالثة فتعتبر أن "المعركة بين الحروب" تؤدي "الى الانحراف عن الحرب"، وهي تنتقد هذا الاسلوب وتعتبره " محدود الأدوات "، وأنه أعاق جهوزية الجيش الإسرائيلي لحرب لبنان الثانية.

الذين يؤيدون هذا الموقف يرون أن "المعركة بين الحروب" هي مسألة مؤقتة تستهلك الكثير جداً من الموارد، ويحذرون من خطر التبني غير الصحيح لآليات التخطيط واتخاذ القرار فيها وتطبيقها على سيناريوهات الحرب الكبرى. وبعبارة أخرى إن الاستثمار في "المعركة بين الحروب" في السنوات الأخيرة، مع التركيز على الجانب الاستخباراتي، غير متناسب ويخلق إشكالية عويصة لأمن "اسرائيل".

أما وفقًا للمدرسة الرابعة، فإن "المعركة بين الحروب" هي "لعب بالنار"، وبموجبها يتم تشبيه العمل الحالي بأعواد الثقاب التي يتم إلقاؤها في جميع الساحات – على أمل ألا يحدث هناك حريق كبير ولكن مع استعداد جزئي ومحدود فقط لإمكانية حدوث حريق. بالإضافة إلى ذلك هناك من يزعمون بأن التوقعات المرجوة من "المعركة بين الحروب" ضئيلة وأن القدرة على إحداث تأثير إستراتيجي من خلال القيام بعدد منخفض نسبياً من العمليات المحدودة أمر مشكوك فيه. ووفقًا لهذا النهج، يعد الاستثمار في "المعركة بين الحروب" خطأ إستراتيجيًا ويجب التراجع عنه او إيقافه. وباختصار يمكن القول إن القتال ضد إيران ومحور المقاومة هو أم المعارك الرئيسة. ولم يعد بالامكان اعتباره مجرد معركة عرضية بمفهوم المعركة بين الحروب.

8 – هل يخوض نتنياهو حرب لبنان الثالثة ؟

حذرت محافل سياسية ودبلوماسية في كيان الاحتلال من أن ضعف رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أمام شركائه الفاشيين والوزراء اليمينيين، وإقرار قوانين وتشريعات بدون مناقشة معمقة، قد تعيد كيان الاحتلال إلى ما يزيد عن أربعين عاما حين اندلعت حرب لبنان الأولى 1982، مع تشابه الظروف الحالية بما عايشته حكومة مناحيم بيغن في حينه.

أفيف ميلار الكاتب بصحيفة يديعوت أحرونوت، ذكر أنه "قبل أيام حاولت مجموعة من ضباط جيش الاحتلال في صفوف الاحتياط ممن شاركوا في حرب 1973 مع مصر وسوريا إحضار دبابة إلى القدس

المحتلة كجزء من الاحتجاج على التغييرات القانونية المسماة بـ"الانقلاب."" وعبروا عن شعور مشترك بات يساور المزيد والمزيد من الإسرائيليين الذين يرون تشابها جوهريا بين تحرك حكومة نتنياهو الحالية، مع ما حصل من حرب حينها قبل خمسين عاما، وأسمتها إسرائيل في حينه بأنها "حرب الوجود الفورية على الدولة، مع أنه لو نجحت القوات السورية في عبور الجولان إلى الجليل، لكانت نهاية إسرائيل فورية." وأضاف أنه "إذا مرّت التغييرات القانونية التي تروّج لها حكومة الائتلاف اليمينية الحالية، فسوف تستمر عملية تفكك الدولة والمجتمع الإسرائيلي لعدة سنوات قادمة، وإذا كان علينا المقارنة، فإنني أدرك تشابهًا بما يحصل اليوم من تطورات إسرائيلية داخلية مع حرب لبنان الأولى 1982، لأنه بعد انتخابات الكنيست قبلها بعام واحد في 1981، تم تعيين أريئيل شارون وزيرًا للحرب في حكومة بيغن الثانية، وكانت حكومة "يمينية كاملة بدون يسار."" وأكد أن "شارون في حينه، كان جنرالاً قوياً لكنه سياسي عديم الخبرة، وقد استغل ضعف رئيس الوزراء، وقرر تنفيذ رؤية سياسية–استراتيجية يمينية صاغها من مهمة تاريخية، والهدف: إحلال الهدوء الأمني في الجبهة الشمالية، وإلحاق الهزيمة بمنظمة التحرير في لبنان بالقوة، وتعزيز إقامة الدولة الفلسطينية في الأردن، وإحلال السلام مع الحكومة المسيحية في بيروت، واثقاً من سلامة طريقه، وكالعادة مدعوماً بخطة عسكرية فاعلة، إيمانا بالجيش الإسرائيلي وقدراته، وبالفعل فقد شرع في عدوانه، زاعما أنها واحدة من أكثر الحروب المبررة في إسرائيل، رغم أنها لم يسبقها نقاشات معمقة." وأشار إلى أن "حرب سلامة الجليل انطلقت بالاستفادة من ظروف الساعة، وهي محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في إنجلترا شلومو أرغوف، بالتزامن مع تصاعد الاحتجاجات الداخلية، والتهديدات، والتوبيخ للحكومة الأمريكية والاقتصاديين واليهود الأمريكيين والضباط والاحتياطيين والصحفيين، حيث استدعى شارون الجيش الإسرائيلي لمحور بيروت– دمشق ليكتشف أن الشريك المقصود للسلام وهو بشير الجميّل قد قُتل، وبالتالي لن يكون هناك سلام مع لبنان، فيما انسحبت منظمة التحرير الفلسطينية إلى تونس، حتى لا تقوم دولة فلسطينية في الأردن، وهناك وقعت مذبحة مخيمي صبرا وشاتيلا." وأكد أن "إزالة تهديد منظمة التحرير بعد الحرب بوقف نيران الكاتيوشا لم يمنع التشابك والانهيار الذي استمر سنوات عقب دخول حزب الله لملء الفراغ الناشئ، والنتيجة أن شارون طرد من وزارة الحرب، وفقد بيغن قبضته على عجلة القيادة، وقال: "لا يمكنني فعل ذلك بعد الآن" وانزوى في بيته حتى وفاته، ومنذ ذلك الحين ولسنوات عديدة، لم تكن هناك حكومة يمينية كاملة أخرى في إسرائيل، وبعد 20 عامًا

من لبنان، تعلم شارون دروسًا بالفعل، وكرئيس للوزراء شرع في عملية "السور الواقي" عندما أشرك معه أحزاب اليسار في مطلب الحل العسكري، وبأغلبية مطلقة في الكنيست، وبالتنسيق مع الأمريكيين، نفذ العملية، وبالطريقة نفسها انسحب من غزة."

يمكن الاستنتاج من هذه المخاوف الإسرائيلية أن نتنياهو اليوم الذي يسمح لوزير القضاء ياريف ليفين بتغيير التشريعات القانونية، فإن أوجه الشبه واضحة بين 1982 و2023، لأن ليفين يتصرف من منطلق إيمانه الكامل بصواب طريقه، ووفقا لشهادة أعضاء الليكود، دون إجراء نقاشات عميقة، مما يعني أن هذه الإجراءات التشريعية قد تعرف طريقها إلى محور بيروت–دمشق، من خلال اندلاع حرب لبنان الثالثة. وكما أدرك شارون في حينه ملاءمة الظروف لتحقيق أهدافه الشخصية، فإن ليفين يدرك الفرصة التي نشأت مع تشكيل حكومة يمينية كاملة، وضعف رئيس الوزراء، ويعمل على الاستفادة منها، ولا يعلق أهمية على الإشارات والتحذيرات التي يعتبرها ضجيجا صادرا عن معارضيه السياسيين، بل يغلق نتنياهو ووزراؤه آذانهم عن الاحتجاجات والمظاهرات، والتلميحات الغليظة للاقتصاديين والأمريكيين. والخلاصة أنه بينما استغرق شارون عشرين عامًا لتطبيق الدروس من الأخطاء التي ارتكبها في بداية حياته المهنية، فربما لن تتاح لنتنياهو فرصة للتعويض، لأنه قبل بضع سنوات كان حذرًا، أما اليوم فهو يسمح لوزرائه بإشعال البرميل، حتى لو تخلل ذلك إطلاق حرب جديدة، ولن يتم التوفيق بين التصدعات الإسرائيلية الداخلية، لسنوات طويلة قادمة، وربما مثل بيغن، سيتقاعد نتنياهو بسبب خسارة قدرته على التحكم في عجلة القيادة.

9 – البديل الاقتصادي والتكنولوجي:

في شهر آذار 2018، دعا الباحث يانيف فريدمان الى اعتماد التفوق الاقتصادي والتكنولوجي لإسرائيل كوسيلة تمنحها الأفضلية الاستراتيجية على خصومها مع خوض حرب استنزاف عسكرية تكتيكية طويلة الامد، إذ إنها ستفرض على الاعداء أثماناً وتكاليف باهظة لا تطاق ستقوض قوتهم على المدى الطويل، وفي المقابل سيكون الضرر اللاحق بإسرائيل محدوداً ومقبولاً داخلياً، وحتى على مستوى المشروعية لن يعارض المجتمع الدولي هذه السياسة كونها محدودة وتجري في إطار الرد والدفاع. فالهجمات التكتيكية انما ترمي بحسب فريدمان الى منع تعاظم قوة الخصم واستنزافه، ومن خلال ذلك إما أن يتحقق نوع من التراكم يسمح بالحسم

العسكري وإما أن يضرب إرادة القتال عند الخصم وإغراقه في اليأس. لكن كيان العدو ما لبث ان اكتشف بأن قدرته على مواصلة العمل التكتيكي العسكري قد بدأت تنكمش وتتقلص إلى حدود ضيقة ازاء ما اظهره محور المقاومة من جرأة كبيرة في التصدي للضربات الإسرائيلية ما منع العدو من تكرار محاولة حتى القيام بعمل تكتيكي رمزي، وبالتالي يعني بدء اضمحلال الدور السابق للكيان أي دور "إسبارطة" أو القوة الصلبة.

من اجل ذلك انتقلت تل ابيب إلى حلبة أخرى وإلى دور وظيفي آخر هو استعادة مشروع بيريس للشرق الأوسط الجديد، أي تحويل إسرائيل إلى المركز التكنولوجي والاقتصادي والشبكي للشرق الأوسط المتهالك والمشتعل. وبالتالي سارع بعض قادة الكيان الى تأكيد جدوى وجودهم في المنطقة من خلال محاولة امتلاك المبادرة الاستراتيجية الاقتصادية والاستثمار في البيئة الإقليمية والمناداة بالاندماج والتطبيع التنموي والاقتصادي الإقليمي، بما يتيح لهذا الكيان الاستفادة من ريادته التكنولوجية ونفوذه الدولي ليصبح مركز الإقليم وعقدة مواصلاته المطلة على المتوسط للانطلاق نحو العالم. وفي الوقت نفسه حاول الكيان استخدام قدراته العسكرية لامتصاص صعود قوى المقاومة لكن من دون جدوى، وصولاً إلى احراز تحرير لبنان عام 2000 وقطاع غزة عام 2005 بلا شروط او مفاوضات .

الدور الاقتصادي المهيمن تمظهر في تكثيف الصهاينة مسار التطبيع الخياني وإطلاق مشاريع ومقترحات للتشبيك الاقتصادي الإقليمي (تأسيس "منتدى غاز شرقي البحر المتوسط" ويضم مصر و"إسرائيل" واليونان وقبرص وإيطاليا والأردن ومشروع تحلية المياه مع الأردن ومقترح خط الغاز الممول إماراتياً نحو أوروبا وفكرة خط السكة الحديد نحو الخليج). ومن خلال هذا الدور الجاري اداؤه، تسعى تل أبيب إلى إقناع الغرب بقدرتها على "تحديث" المنطقة وإخماد الحركات الوطنية فيها واستتباع دولها وذلك عبر ربط المصالح الاقتصادية وحركة الحياة اليومية لشعوبها بها، مما يمكنها من اعادة إنتاج هوية وفكر هذه الشعوب بما يتوافق مع مصالحها الخاصة من موقع مركزي ومتفوق. وبهذا الاسلوب تريد إسرائيل ان تقنع شعوب المنطقة، وليس الأنظمة فقط، بان وجودها ليس طبيعياً فقط بل وضروري أيضاً. فالكيان الذي لم يعد قادراً على التوسع الميداني للوصول الى إسرائيل الكبرى، والذي تتقلص فوقه المظلة الأميركية تدريجياً يسعى إلى تأمين عمق جيوسياسي إقليمي بديل. وهو ادرك بانه من اجل تحقيق مشروعه المستقبلي لانعاش مبادرته الاستراتيجية، لا بد له من احراز مقدار متقدم من الاهداف التالية : ردع محور المقاومة، وإطلاق مسار التطبيع الشامل مع

الاقليم، وتعزيز مشروعيته العالمية وتحسين صورته، في مقابل إدامة ترسيخ الانقسامات والحواجز بين دول المنطقة وشعوبها، ومنع صعود مراكز اقتصادية إقليمية مناوئة .

10 – مبادرة الحرب الاستباقية والحرب الهجينة:

إن عدم التكافؤ مسألة جوهرية في تعريف الحرب الاستباقية، إذ يلغي عدم التكافؤ الصارخ، الحاجة إلى هذه الحرب، فهنا لا يمتلك المقاومون وخاصة الفلسطينيين القدرة الاستخباراتية المبنية على التكنولوجيا العالية والذكاء الاصطناعي، وبالتالي ان حالة السيطرة والتحكّم بالمجال الجوّي والبحري والبرّي والفضائي في الاستراتيجية الاستباقية لم تعد بالنسبة لاسرائيل امراً ضرورياً من أجل الحسم مع المقاومة الفلسطينية. وبنتيجة الحرب غير المتكافئة، وعدم قدرة إسرائيل على حسمها سياسياً، وعجزها عن حسم قضية فلسطين أو حتى تجاوزها، طوّرت إسرائيل نماذج حروب عدوانية حديثة العهد، هي "الحرب الاستباقية"، أي المبادرة إلى عدوان كل بضع سنوات، بغرض استنزاف الطرف المقاوم، وفرض شروط سياسية عليه، وهذه المبادرة الاستراتيجية مبنيّة على اللا–حل السياسي مع الفلسطينيين. كما طوّرت إسرائيل في الأعوام الأخيرة نموذج "الحرب الهجينة"، الذي تعزّز بعد عملية سيف القدس المتزامنة مع هبّة الكرامة في الداخل الفلسطيني، ومع معركة صمود أهالي الشيخ جراح في القدس. وتهدف هذه الحرب إلى استخدام كل الأدوات والأذرع العسكرية والاستخباراتية والاقتصادية والإعلامية وأدوات السيطرة، العلنية والسرية، من أجل إخضاع العدو قبل بدء الحرب الحقيقية المعلنة. وتتميز الحرب الهجينة بأنها متعددة الجبهات والأدوات، وطويلة الأمد، وغير معلنة لكنها دائرة، لا تتحقق أهدافها في المدى القصير، أو عبر العمليات العسكرية الجراحية فقط، حتى لو اقتصر الهدف على استنزاف قوّة الطرف الفلسطيني. وقد اعتمدت اسرائيل في عدوانها الأخير على حركة الجهاد الإسلامي؛ مفهوم الخديعة أكثر من مفهوم الحرب الاستباقية، فبثّت على مدار أيام أن مجتمعها في حالة هلع؛ لكن كان ذلك جزءاً من مسعى العدوان، وهو عدوان بخلاف جولات سابقة لم يحصل نتيجة رد فعل إسرائيلي على عملية فلسطينية، بل بمبادرة استراتيجية تندرج بمفهومها السياسي الإقليمي ضمن التلويح بحرب استباقية. وإذا نظرنا إلى العدوان الأخير في سياق سباق التموضع الإقليمي والعالمي، لا تبدو الأولوية الإسرائيلية العليا استهدافاً للجهاد الإسلامي، بل استهداف لأحد حلفاء إيران، وعليه كان هدفها دفع النفوذ الإيراني إلى الوراء

قدر الامكان لمنع تطويق إسرائيل، أو تطويق مصالحها الآخذة في الاتساع والازدياد خاصة في مجال الغاز والنفط في أعقاب الحرب الأوكرانية، والأزمة العالمية الناتجة عنها، وبوادر نشوء نظام عالمي جديد تريد إسرائيل موقعاً متقدّماً فيه. الا ان نقطة ضعف استراتيجية إسرائيل العدوانية هنا تتمثل في كونها مكشوفة، فـ"بنك الأهداف" الذي يجهّزه كيان الاحتلال بات متوقّعاً فلسطينياً، كما لا تتصرف الفصائل الفلسطينية وفق المخططات الإسرائيلية، بل لديها قوة مناورة ورصد وتحكّم تردع التفوق الإسرائيلي العسكري، وتبطل مفعوله ولو جزئياً، بالإضافة إلى اختلاف أولوياتها عن أولويات إسرائيل. إسرائيل مكشوفة، وسياساتها وغاياتها مكشوفة أيضاً، حتى تحركاتها العدوانية مكشوفة، وبالذات في عصر الطائرات المسيّرة والصواريخ الدقيقة، التي تصفها المؤسسة الإسرائيلية الأمنية بـ" المخلّة بالتوازن ."

في المحصلة إن إسرائيل ليست مأزومة على الصعيد التكتيكي، ولديها القدرة على إدارة المعارك والمبادرة إليها، كما تتفوق عسكرياً واستخباراتياً ومعلوماتياً، لكنها مأزومة استراتيجياً، فهي لا تملك مخرجاً من قضية المقاومة ، أي أنها لم تستطع الانتصار أو الحسم أو حتى تخطيها. ولذلك يتكشف بعد كل عدوان أن الأمور الجوهرية في هذه المعادلة لم تتغيّر.

في المقابل نرى ان المشاكل الأساسية وكذلك التغييرات في البنية الإقليمية توفر لإسرائيل فرصة بل وحاجة متزايدة لتعميق مشاركتها الإقليمية وتقوية نفوذها بغرض تعزيز أمنها. هذا مع الاستفادة من مزاياها النسبية في العلوم والتكنولوجيا بالإضافة إلى الاستفادة من صورتها الاستباقية ومكانتها في الولايات المتحدة. وفي هذا السياق، تعمل إسرائيل للاستفادة من ديناميات الانفتاح الإقليمي من أجل توسيع علاقاتها التي تطورت في إطار "اتفاقيات التطبيع" والعمل على خلق روابط إضافية. ومن الأهمية بمكان تركيز الحوار مع هذه الدول، بالإضافة إلى تعزيز الروابط الاقتصادية، وكذلك تعزيز التعاون الاستراتيجي في القضايا التي هي في صميم جدول الأعمال العالمي، مع التركيز على المياه والبيئة والطاقة. هذا مع تعزيز التعاون في الأطر الإقليمية على أساس "اتفاقيات التطبيع" وما بعدها، على سبيل المثال في منتدى غاز شرق المتوسط (EMGF) والاتحاد من أجل المتوسط (UFM).

11 – أي مستقبل استراتيجي ؟

قبل عدة سنوات كان هناك من زعموا بأن عصر "المعركة بين الحروب" قد انتهى، وأن التغيير في السياق الاستراتيجي في سوريا (عودة سيادة وحكم نظام الرئيس الأسد وصراع المصالح الاسرائيلية مع روسيا) وكذلك تزايد الجرأة الإيرانية وبداية ردود الفعل حتى لو كانت في السياقات المواتية لإيران مثل المجال السيبراني إلى جانب الانتقال المتسارع باستمرار من الوسط السري إلى الوسط العلني، يغلق تدريجياً نافذة الفرص ويجر المنطقة إلى شفا حرب كبرى أو تصعيد غير مفيد لاسرائيل من الناحية الإستراتيجية. وبالتالي فإن مفهوم "المعركة بين الحروب" هو مفهوم لن يختفي على الأرجح من مشهد الجيش الإسرائيلي، لأنه أصبح مكونًا مركزيًا من مفهوم الأمن القومي الاسرائيلي. وهو أيضًا أحد الأصول في السياسة الخارجية الاسرائيلية في مواجهة القوى العظمى والجهات الفاعلة الإقليمية والمجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك فإن تبني وجهة النظر القائلة بأن "المعركة بين الحروب" هي صراع مستمر ضد إيران، انما يعزز الادراك بأن القضية أبعد من أن تنتهي. ومن منظور أكثر جدية، يمكن القول إن "المعركة بين الحروب" هي أيضًا نمط يريده العديد من الجهات اللاعبة في الميدان – سواء على "الجانب الإسرائيلي" أو على الجانب الخصم – لأنها تسمح بخلق توازن في المنظومة من نواحٍ عديدة فهي مريحة إستراتيجياً، وهي مواجهة محدودة وتدار بصورة يتم التحكم بها نسبيًا، وساحة يمكن فيها استخدام القوة والردع بأثمان منخفضة، وقد تكون أيضًا ساحة للمنافسة المستمرة وليس للأزمات الكبرى. فلا أحد هنا مهتم بالحرب الكبرى والمعركة بين الحروب هي نموذج لـ "الحرب الباردة" بين "إسرائيل" وإيران وحلفائها وعلى رأسهم حزب الله.

12 – التقدير الاستراتيجي للعام 2023:

خلص التقييم الاستراتيجي الاسرائيلي، الذي أعدّه باحثون في معهد دراسات الأمن القومي (INSS) للعام 2023، إلى أن الساحة الفلسطينية هي الساحة الأكثر قابلية للانفجار في هذا العام، وأنّ الخطر الاستراتيجي الذي يواجه كيان الاحتلال يكمن في الإضرار بالعلاقات بين تل أبيب وواشنطن.

ورأى معدو التقرير أن الخطر الاستراتيجي الأهم الذي يتوجّب على "إسرائيل" تفاديه هذا العام، يكمن في خطر لحاق الضرر بالعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة ومع الدول الغربية، إذ إن اشتداد الاستقطاب والتطرف على جانبي المعسكرين السياسيين داخل الولايات المتحدة –الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري– سيؤدي

إلى تآكل المعادلة السياسية الداعمة لـ "إسرائيل". وقد أبرز التقرير ما وصفه بـ "تصاعد قوة التيار التقدمي في الولايات المتحدة" زاعمًا أنه ينكر شرعية "إسرائيل" والصهيونية التي يعتبرها تجليًا للتفوّق العرقي للبيض وللكولونيالية. وانتشار هذا التيار في أوساط الشباب الأمريكي بجانب تعزيز معاداة السامية والعنصرية، يشكل تحديًا للشرعية والمكانة التي تتمتع بها "إسرائيل" في الولايات المتحدة منذ سنوات عديدة. ورأى التقرير أيضًا بروز إمكانية لحاق الضرر بالعلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي بسبب مخطط إضعاف الجهاز القضائي في "إسرائيل" من جانب حكومتها، إلى جانب تغيير نمط العلاقات مع السلطة الفلسطينية. وبحسب التقرير فإنه بالإضافة إلى التهديدات الخارجية، فإن الاستقطاب الاجتماعي يزداد سوءًا في "إسرائيل"، ما يضعف المناعة الاجتماعية ويكبل المبادرة الاستراتيجية على حد سواء، مما يفرض الحفاظ على نظام التوازنات الديمقراطي الأساسي في الكيان مع التأكيد على استقلالية النظام القضائي. ويشخص التقرير العديد من فرص تعزيز قدرة الكيان على المبادرة الاستراتيجية في العام الجاري، ومنها توسيع التعاون في مجالات الدفاع والاستخبارات والتكنولوجيا مع الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي ودول الشرق الأوسط، وانتهاز ذلك باعتباره فرصة لتعزيز الاقتصاد وزيادة حجم الصادرات وتطوير الصناعات العسكرية. كما يطرح التقرير توصيات على صعيد المبادرة الاستراتيجية، أهمها اتّخاذ إجراءات فعّالة بغية الحفاظ على العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة، وتعزيز التنسيق الوثيق والحميم معها بشأن قضية البرنامج النووي الإيراني، والحفاظ على استمرار الاتصالات مع قيادة السلطة الفلسطينية، والتأهب لرد عسكري على حزب الله.

الرئيس الاسرائيلي هرتسوغ علق على التقرير بالقول: " إن الساحة التي تثير القلق بشكل خاص هي الساحة التي تسمى الساحة الداخلية وأمن دولة إسرائيل وثيق الصلة بقوتها الوطنية. نحن نعيش في فترة أزمة ونزاع داخلي خطير، لكننا قادرون على التعاطي واحتواء أعمق الخلافات". وفي السياق قال مدير معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، تمير هيمان إن ميزان الأمن القومي الإسرائيلي مع بداية 2023 مستقر وإيجابي، وفيما يتعلق بأعدائها، فإن "إسرائيل" قوية من حيث القدرة العسكرية ومن حيث مكانتها الدولية، واليوم "تعد المناعة الاجتماعية الداخلية لإسرائيل قوية مقارنة بمنافسيها".

13 – خاتمة:

عندما نتحدَّث عن استراتيجية الكيان الصهيوني، لا بدّ من أن ندرك بأننا نتحدث عن استراتيجية الحركة الصهيونية العالمية للمرحلة المقبلة محلياً وإقليمياً ودولياً، لأنَّ الحركة الصهيونية لا ترى في "إسرائيل" مجرد دولة تعكس حياة شعب كسائر الشعوب، إنما تعكس واقع ومستقبل مشروع استيطاني استعماري له أبعاد محليّة وإقليميّة ودوليّة. وهو مختلف عن كلّ المشاريع الاستيطانية في العالم بأنه لم يحقّق بعد حالة الاستقرار المرجوة منه، إنما هو في حالة مخاض وحراك دائم وتبلور غير مكتمل وذلك وفقاً لدوره الوظيفي الاستعماري العالمي في مواجهة أي مشروع نهضوي حضاري عربي– إسلامي محتمل. ومن يتابع ما تنشره مراكز الأبحاث الإسرائيلية مؤخراً، يستوقفه تزايد أصوات المحللين والباحثين الإسرائيليين الذين يرون أن إسرائيل بحاجةٍ ماسة إلى امتلاك مبادرة استراتيجيةٍ جديدةٍ تلبّي حاجاتها الراهنة، وتمكنها من مواجهة التحديات الأمنية المستجدة. والسبب الذي ساهم، إلى حد كبير، في إثارة هذا الجدل، هو عدم وجود رؤية إسرائيلية واضحة إزاء كيفية التصدّي للبرنامج النووي الإيراني، والفجوة التي تفصل بين الموقف الإسرائيلي وموقف إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، من المسألة، فضلاً عن تزايد المخاوف من تحوّل إيران إلى دولةٍ على عتبة النووي، واضطرار إسرائيل إلى التصدّي لمثل هذا الخطر الذي تعتبره "وجودياً . وأكثر ما يتجلى الارتباك وفقدان الرؤية بعيدة المدى في اضطرار إسرائيل رسمياً للتهديد المتكرر بالتحضير لعملية عسكرية إسرائيلية ضد المنشآت النووية الإيرانية، على الرغم من معرفة إسرائيل العميقة بأنها لا يمكن أن تقوم بذلك من دون دعم أميركي سياسي وعسكري. لكن الحاجة إلى مبادرة استراتيجية جديدة يراها المحللون الإسرائيليون ضروريةً أكثر في ما يتعلق بالنزاع مع الفلسطينيين. ففي رأي رئيس معهد السياسات والاستراتيجيا في مركز هرتسليا، عاموس جلعاد، أن سياسة "إدارة النزاع" و"اقتصاد مقابل هدوء" و"تقليص النزاع" ليست سوى معالجات موضعية وتكتيكية، تفتقر إلى رؤية أوسع وأعمق وأكثر جذرية تتطرّق إلى جذور النزاع، وتطرح عملية سياسية حقيقية مع الفلسطينيين، والكفّ عن التذرّع بعدم وجود "شريك فلسطيني"، وأن الزمن يعمل لصالح إسرائيل، وأن العمليات العسكرية المحدودة "المعركة بين الحروب" قادرة على ردع خصومٍ من أمثال حركة حماس في غزة وحزب الله في لبنان، من خلال تكبيدهما ثمناً باهظاً، ليس بإمكان التنظيمين تحمله. ولكن هذه الافكار هي مجرد ذرائع واهية، في ضوء الواقع الأمني الشديد القابلية للانفجار في أي وقت في قطاع غزة، على الرغم من كل التعهدات الإسرائيلية بأن عملية "حارس الأسوار" ضمنت الهدوء لسنوات مقبلة، وفي ظل تعاظم القوة

العسكرية لحزب الله في السنوات الأخيرة، لا سيما بعد انتهاء الحرب الأهلية في سورية، وعودة مقاتلي الحزب إلى لبنان، مع الخبرة التي اكتسبوها هناك، والاستعداد للحرب المقبلة مع اسرائيل، بغض النظر عن الوضع المأساوي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الراهن في لبنان.

أخيراً ثمّة قناعة بدأت تترسخ لدى الإسرائيليين بأن إسرائيل لم تعد تملك ترف الوقت، وأن وضعها المريح نسبياً حالياً على الصعيد الأمني الذي يضمنه تفوقها العسكري لم يعد يشكّل ضمانة مؤكدة في وجه مخاطر من نوع آخر، مثل الانزلاق التدريجي للوضع في الضفة الغربية إلى واقع الدولة الواحدة من البحر إلى النهر، وتحوّل إسرائيل بوصفها دولة يهودية إلى دولة تمييز عنصري "أبرتهايد". وربما يعكس النقاش الدائر في إسرائيل بشأن الحاجة إلى استراتيجية حسم جديدة بديلة عن سياسة المراوحة في المكان والرهان على الوقت، دينامية معينة داخل إسرائيل، تشكّك بقدرة أصحاب القرار الحاليين في إسرائيل على إنقاذها من الخطر النووي، والأهم، من خطر تحوّل إسرائيل في وقت قريب إلى دولة ثنائية القومية، وبالتالي دولة فصل عنصري. لكن الذي يجعل المسؤولين الإسرائيليين لا يشعرون بالقلق الشديد، وللاسف، هو واقع الانقسام المؤلم في الوضع الفلسطيني، وتراجع الاهتمام العربي بالقضية الفلسطينية، وانشغال دول المنطقة بخلافاتها الداخلية، وبحثها عن مظلةٍ موهومة تحميها من تهديد مزعوم لمحور المقاومة برعاية ايران .